أزمة المديونية الخارجية في المغرب العربي: دروس من التاريخ

الدكتور عبد العزيز شرابي
أستاذ محاضر بجامعة قسنطينة

ملخص:

تتناول هذه المقالة الوقائع التاريخية لأزمة علاقات الدين الخارجي التي عرفتها دول المغرب العربي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأدت إلى حماية واحتلال بلدان المغرب العربي، وذلك لإبراز أوجه الشبه بين تلك الأزمات والأزمة المعاصرة التي تعرفها هذه البلدان.

مقدمة:

إن دراسة الماضي أي دراسة الوقائع التاريخية أمر ضروري، لفهم الحاضر، والذي لا يعرف الماضي لا يمكنه أن يعي الحاضر، وبالتالي لا يمكنه أن يتطلع الى المستقبل. لهذا فإن دراسة أزمة المديونية الخارجية المعاصرة في بلادنا لابد أن تنطلق من دراستنا العميقة لأزمة علاقات الدين الخارجي التي عرفتها المنطقة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأدت إلى الحماية والإحتلال الأجنبي لبلادنا.

والأكيد أن معرفة التاريخ سيغير كثيرا من مواقفنا اليوم سواء مواقفنا المتعلقة باستعمال القروض الأجنبية في عملية التنمية أو مواقفنا المتعلقة بالحلول المطروحة علينا للتخلص من أزمة المديونية.

يعتقد معظم المحللون أن أزمة المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة بصفة عامة على أنها وليدة العقدين الماضيين - السبعينات والثمانينات - غير أن القضية في الواقع أعمق من ذلك، فجذورها التاريخية تمتد إلى ما قبل العهد الاستعماري، والتاريخ العربي الاسلامي الحديث يحمل في طياته وقائع أزمات تتعلق أساسا بالاستدانة الخارجية والأمثلة متعددة، فهناك بلدان عربية وإسلامية أدت إستدانتها الخارجية الى إنهاء وجودها كوحدة سياسية، أبرز هذه الأمثلة، مصر، التي انتهت أزمة ديونها الخارجية في النصف الثاني من القرن التاسع عشرة الى تنصيب لجنة(صندوق النقد العمومي) من طرف الدائنين الأوربيين، مهمتها مراقبة المالية العمومية المصرية وضمان استرداد أموالهم. ولما اشتدت الأزمة تم التدخل العسكري وفرضت الحماية على مصر سنة 1882 . وهناك الدولة العثمانية أيضا التي وقعت في حبا الاستدانة الخارجية وأدت الأزمة الى إنشاء البنك العثماني سنة 1963 ، وهو بنك فرنسي - إنجليزي من بين صلاحياته إصدار النقود مكان الدولة العثمانية. ولما أعلنت الدولة العثمانية عن إفلاس خزينتها عام 1876 منح البنك العثماني صلاحيات جديدة تتمثل خاصة في الإشراف على مصادر الإيراد العام وذلك حتى توظف في خدمة الدين الخارجي، وانتهت الأزمة بتمزيق الدولة العثمانية (1) . كما وقعت في نفس الأزمة كل من تونس والمغرب وأدت الى فرض الحماية الأجنبية على البلدين.

ومما يؤسف له أن هذه البلدان بالذات عاودت نفس النهج بعد حصولها على استقلالها السياسي، حيث اعتمدت على القروض الخارجية لتحقيق التنمية، ومن نفس تلك المصادر التي اعتمدت عليها سابقا وأدت إلى إحتلالها.

وقبل تناول أزمة علاقات الدين الخارجي لبلدان المغرب العربي لابد أن نذكر بالجو العام السائد في بلدان المغرب العربي في القرن التاسع عشر والمتمثل في رغبة هذه البلدان في مواكبة التطورات المختلفة التي كانت تشهدها أوربا آنذاك. وفي هذا السياق وقع تقارب سياسي واقتصادي بين بلدان المغرب العربي وأوربا خاصة فرنسا.

الاستدانة الخارجية والحماية الأجنبية في تونس:

شهدت العلاقات التونسية ـ الفرنسية مرحلة ممتازة في . عهد أحمد باي (1837 ـ 1855). وقد تأثر داي تونس كثيرا بالحضارة الأوروبية والفرنسية على الخصوص وعمد على إدخالها إلى تونس عن طريق ما يسمى بسياسة الإصلاح وإدخال مظاهر الحضارة إلى تونس من بناء المدارس وتدريب الجيش، وقد إعتمد أحمد باي في تمويل هذه الإصلاحات على الزيادة في الضرائب أي على المصادر الداخلية.

وعندما تولي محمد باي (1855 ـ 1859) الخلافة توقف عن تلك الإصلاحات بدعوى أنها مكلفة. وعرف هذا الحاكم بسوء التسيير والإسراف، واهتم بتشييد القصور الفاخرة مما تسبب في ضعف الحكم.

وفي عهد محمد الصادق (1859 ـ 1882)، وعملا بنصائح الأوربيين، أصدر وثيقة عرفت باسم الدستور في أفريل 1861 ومن بين ما يتضمنه هذا الدستور مساواة الأجانب بالمواطنين التونسيين في جميع الحقوق والواجبات خاصة فيما يتعلق بدفع الضرائب، كما منح هذا الدستور حقوق واسعة للأجانب مثل الحق في تملك العقارات وحرية التجارة، مما أدى إلى توافد العديد من التجار الأجانب (يهود، مالطيين، إنجليز، فرنسيين،) إلى تونس، الأمر الذي أثار حفيظة الأهالي، وعبر الشعب التونسي عن غضبه في ثورة عارمة سنة 1864 كادت أن تطيح بالعرش.

في ظل هذه الأحداث كانت هناك يد غير أمينة تسيطر على الإدارة في تونس حيث ظل مصطفى الخزنة يشغل منصب الوزير الأعظم من 1837 الى 1873 ، وقد قدر المبلغ المختلس من الخزانة في عهده بـ 40 مليون فرنك (2 ص181) ، الشيء الذي أدى إلى أزمة مالية عام 1862، مما دفع بالداي الى عقد أول قرض داخلي، ليس من المواطنين التونسيي لأن الرأسمالية في تونس لازالت ضعيفة، بل من التجار الأجانب المقيمين في البلاد ، وذلك عام 1862 بمبلغ 28 مليون فرنك بفائدة قدرها 13٪ . ولكي يتخلص الخزندار من هذه الإستدانة الداخلية تمخضت عبقريته عن فكرة الإستدانة من الخارج بفائدة زقل وذلك عام 1863 حيث توصل إلى عقد قرض بمبلغ 35 مليون فرنك بفائدة قدرها 6٪ ، غير أن المبلغ الذي إستلمته الخزينة التونسية فعلا لم يتجاوز 5 مليون و 200 ألف فرنك (2ص 182) وأدعى المقرضون، أن باقي المبلغ صرف كعملة للبنوك وأتعاب الوسطاء وخصم فائدة السنة الأولى.

هكذا لم يتمكن الخزندار من تسديد الدين الداخلي بل إزداد حجم المديونية على الميزانية التونسية، مما أدى بالباي الى مضاعفة عدد الحملات التي تقوم بالغارات على الأقاليم التونسية لجمع الأموال، عنوة من المواطنين التونسيين، الأمر الذي كان سببا آخر في حوادث 1864 التي ذكرناها قبل قليل، وقد إزداد حدة الأزمة المالية بعد تلك الأحداث واندفع الخزندار في عقد قروض جددة لكي يدفع فوائد القروض القديمة، 25 مليون فرنك سنة 1865 ثم 40 مليون فرنك سنة 1868 الى أن بلغ رصيد الدين 125 مليون عام 1871، ومما زاد الأمر تعقيدا ، أن معظم تلك القروض عقدت في باريس أي في البلد الذي له أطماع في احتلال تونس.

وانتهى الأمر بإخضاع المالية التونسية للرقابة الأجنبية، حيث شكلت لجنة دولية في مارس 1870 للإشراف على المالية التونسية وقسمت عملها الى هيئتين: هيئة تشرف على تحصيل الإيرادات، وهيئة أخرى تشرف على نفقات الحكومة ومن سير عمليات سداد الدين، إضافة إلى لجنة للمراقبة تتكون من الدائنين (الإنجليز، الإيطاليين والفرنسيي).

خصصت اللجنة المصادر التابعة للإيرادات التونسية لخدمة الدين، مثل إيرادات الجمارك ورسوم إنتاج المعادن وحددت حدا أدنى تدفعه تونس سنويا للدائنين هو 7 مليون فرنك، مع ملاحظة أن مجموع إيرادات الحكومة التونسية قدرت بـ 13 مليون فرنك في ذلك الوقت، فإذا لم تف الجهات المعنية بالدين طبقا للمبلغ المحدد، كان للجنة حق الإستيلاء على موارد أخرى، أما إذا زادات الموارد التونسية على 13 مليون فرنك فتضاف تلك الزيادة إلى خدمة الدين، أي إلى 7 ملايين المخصصة لهذا الغرض ، أي أن الحكومة التونسية لا يحق لها أن تنفق أكثر من 6 ملايين فرنك في كل الأحوال (3).

هكذا أصبحت ثروة البلاد مسخرة لدفع فوائد الدين إلى حد أن الحكومة التونسية عجزت أخيرا عن دفع مرتبات موظفيها. وفي سنة 1878 تم كشف أمر مصطفى الخزندار وأقيل من منصبه وعين خير الدين باشا - المعروف بالمصلح - مكانه فحاول أن يحل الأزمة غير أن الظروف الدولية كانت صعبة والأمور الداخلية كانت متعفنة واستمرت الأزمة الى أن أصبحت تونس من الموضوعات التي تدخل في سياسة المساومات الأوروبية، ووقعت الحماية في 12 ماي 1881 في عهد الباي محمد الصادق.

الإستدانية الخارجية والحماية الأجنبية في المغرب:

عرف عهد حكم السلطان مولاي الحسن (1873 - 1894) بعهد الإصلاح فحاول إنقاذ البلاد من كبوتها وإبعاد خطر الإطماع الخارجية وقد حصر أولويات الإصلاح في المجالات التالية: إصلاح الجيش وتحديث وإصلاح الإدارة، إصلاح القضاء وتطبيق الشريعة الإسلامية، تدعيم سلطة الدولة وإبعاد الخطر الأجنبي.

عين السلطان مولاي الحسن وزيرا للخزينة وعين له أمناء، يتخصص كل أمين في جمع نوع معين من الضرائب. وقد حقق السلطان بعض النجاح غير أنه توفي وهو يقوم

بإحدى الحملات في إطار إسترجاع هيبة الدولة وسلطتها وذلك بالتفيلالت عام 1894، وبعدها خلفه إبنه عبد العزيز الذي مازال صبياً، فتولى مقاليد الأمور رئيس المخزن أحمد بن موسى الذي واصل سياسة مولاي الحسن في الداخلي والخارج إلى أن توفى هذا الأخير عام 1900، وبدأ الصبي عبد العزيز بالممارسة الفعلية للسلطة، وهنا يبدأ الضعف والفساد وتبدأ الإستدانة الخارجية.

عرف الأوروبيون واليهود بسرعة نواحي الضعف في الحاكم الصبي فأخذوا يغرونه بأدوات اللهو الجديدة في أوروبا مثل الدراجات والآلات الموسيقية فيبيعون له تلك الأشياء بأثمان باهضة، فتحول القصر الملكي الى معرض - بازار - (4ص7769)، وقد بلغ به الحمق أن ألبس حريمه القبعات المزينة بريش النعام تقليدا للأزياء الأوروبية، فجلب لنفسه سخطا شديدا من الأهالي.

زيادة على مظاهر البذخ فقد أدخل السلطات عبد العزيز تغييرا على النظام المالي. وذلك تحقيقا لرغبة الأوروبيين، يقوم النظام المالي الجديد على أساس إلغاء الزكاة الشرعية والإعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض القبائل والطبقات الممتازة كالأشراف نظير خدمتها للدولة، وإلغاء الجزية التي يدفعها الأجانب مع إخضاع جميع الأهالي والأجانب لضريبة موحدة يتساوى فيها الجميع (2ص234).

إستنكر المحافظون، أصحاب الإمتيازات، إلغاء الزكاة، الشرعية وكانت فرصة للجميع للتهرب من دفع الضرائب، وحتى الفقراء أعلنوا سخطهم على السياسة الجديدة بإعتبارهم فقدوا مواردهم من الزكاة، في حين عبرت الجالية الأجنبية عن رضاها وإرتياحها لهذا الإصلاح.

وقد ترتب عن هذه الأوضاع إفساح المجال أمام المشاغبين للقيام بثورات محلية ضد السلطات بحجة أنه فقد حقه في الطاعة، فيستقلون بهذا الإقليم وذاك من البلاد والنتيجة

* عبد العزيز من مواليد 1878 أو 1881 حسب المرجع رقم4، حكم فعليا من 1900 إلى 1908 خلفه بعدها مولاي عبد الحفيظ الذي وقعت الحماية في عهده.

الحتمية لهذه الأوضاع، إسراف حكومي وعصيان شعبي، هو إفلاس الخزينة وإضطرار السلطان للإستدانة الخارجية.

كان عبد العزيز يحاول ألا تستأثر دولة واحدة بالقروض ولكن الديبلوماسية الفرنسية إستطاعت أن تصرف نظر الإنجليز وبقية الأوروبيين عن المغامرة بأموالهم في المغرب، بدعوى أن الأوضاع هناك غير مستقرة، في الوقت الذي كانت فيه الحكومة الفرنسية تحث بنوكها لتقديم القروض الى المغرب.

هكذا وقع السلطان عبد العزيز قرضه الأول عام 1903 مع فرنسا بمبلغ 22.5 مليون فرك ثم قرض ثاني عام 1904 بمبلغ 62.5 مليون فرنك، وقد أتفق أن يستخدم هذا القرض الأخير في خدمة الديون السابقة، واستعملت قضية الديون لتشديد الخناق على الحكومة المغربية وذلك بوضع موارد البلاد تحت إشراف لجنة لمراقبة تسديد الدين، وتواصل التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب إلى أن وقعت الحماية في 30 مارس 1912 .

الديون المستحقة على فرنسا واحتلال الجزائر:

مثال الجزائر يختلف عن المغرب وتونس، حيث كانت الجزائر هي الدائن وفرنسا هي المدين غير أن المدين كان أقوى واستغل ضعف الدائن واستعمل القوة والعنف للتخلص من مديونيته.

إن الحادثة الشهيرة بضربة المروحة بين الداي حسين والقنصل الفرنسي بيير ديفال هي نتيجة لتطور موضوع الديون، حيث إشترت فرنسا في عهد ثورتها قمحا من الجزائر بالأجل (في شكل قرض) وذلك سنة 1795.

القائمون على عمليات بيع القمح الى فرنسا هم وسطاء من أصل يهودي مقيمون بالجزائر منذ 1770 أبرز هؤلاء الوسطاء ميشال بكري المسمى بن زهوط (Michel Bacri Dit Ben Zahot) ونفطالي بن جماح المسمى بوشناق (Nefteli Ben Djemah Dit Busnach) وأفراد من الأسرتين، ونظرا للمكانة السامية لبكري وبوشناق في جزائر ذلك الوقت فقد

أصبحوا يلقبون "بملوك الجزائر" (5ص11) .

كان هؤلاء الوسطاء يشترون القمح من الدايات بأثمان بخسة مقابل إقتراض الدايات للأموال من عندهم عند الحاجة، ثم يقوم هؤلاء الوسطاء ببيع القمح إلى فرنسا، إلى أن دخل أحد الدايات، وهو مصطفى باشا (1778 ـ 1805) في هذه العمليات وأصبح هو الآخر دائنا وشريكا مع هؤلاء الوسطاء في التجارة مع فرنسا وكان ليعقوب بكري علاقات وثيقة بالشخصيات الكبيرة، الإدارية والمالية وحتى السياسية في باريس، مما سمح له بأن يلعب دور الوسيط بين الداي كدائن والمدينين في فرنسا في عمليات سداد الدين. وقد أختلفت المصادر في تحديد مبلغ الدين بالضبط ويبدو أن حصة بكري تبلغ 14 مليون فرنك (5 ص 13) بينما يبلغ مجموع ديون الداي والوسطاء 24 مليون فرك (2ص87).

ظل الداي مصطفى منذ 1800 تقريبا يبعث بسلسلة من الرسائل حول موضوع الدين إلى فرنسا كما فعل خلفاؤه فيما بعد، لكن بدون جدوى، وظل الفرنسيون يتماطلون بعدوى عدم الاتفاق على مبلغ الدين وشكلت لجنة في باريس لتحديد المبلغ وأنهت أعمالها بانزال المبلغ من 24 مليون إلى 7 مليون فرنك (2ص87 ـ 88) وقد حاول الداي أن يخرج من هذه الأزمة وبعث بإقتراح جديد إلى شارل العاشر سنة 1826 وافق فيه على تسلم المبلغ الذي حددته اللجنة ويقوم هو بنسفه بتسوية جميع مطالب شركائه الدائنين ـ الوسطاء ـ غير أن يعقوب بكري كان قد تآمر من قبل على الداي واستلم 7 ملايين فرنك من لويس 18 (5ص13) بدون علم الداي الذي ظل يطالب بالديون.

وعند إستقبال الداي حسين باشا للقنصل الفرنسي بيير ديفال في 30 أفريل 1827 احتج بشدة على عدم الرد الكتابي من الحكومة الفرنسية على العرض الذي كان قد بعث به لتسوية قضية الدين وحدثت حادثة المروحة التي استعملتها فرنسا كحجة لمحاصرة الجزائر ثم الغزو والإحتلال في صيف 1830، وبذلك إنتهى الحديث عن الديون الى سنة 1962، تاريخ إستقلال الجزائر، عندما طلب أفراد من عائلة يعقوب بكري من الحكومة الفرنسية بحقها في باقي الديون بدعوى أن فرنسا دفعت فقط 7 ملايين فرنك في ذلك

الوقت بينما مبلغ الدين الحقيقي هو 14 مليون فرنك، والجواب لا يزال سرا، هل وافق ديغول أو لا على هذا المطلب (5ص16) .

الاستقلال والعودة الى الاستدانة الخارجية:

دخلت بلدان المغرب العربي عهدا استعماريا واحدة تلو الأخرى (الجزائر 1830 ـ تونس 1881 ، المغرب 1912) عانت منه شعوب المنطقة الكثير من الويلات. وبعد كفاح سياسي وعسكري مرير تمكنت من إنتزاع إستقلالها السياسي (تونس 1956 ، المغرب 1956، الجزائر 1962) ، وبعده شرعت في خوض معترك التنمية أملا في الخروج من الوضع المأساوي الموروث عن العهد الاستعماري، وهنا تقع مرة أخرى في حبال الاستدانة الخارجية شأنها شأن بقية البلدان المتخلفة، رغم ما لتاريخ شعوب المغرب العربي من تجربة تاريخية مريرة من عواقب الاستدانة الخارجية. إذ تهافتت بلدان المغرب العربي على مصادر القروض إعتقادا منها أن المشاريع الإنمائية سيكون لها مردودا إقتصاديا وإجتماعيا، أعلى من الفوائد التي ستترتب عنها، وهي الفكرة التي روج لها خبراء الاقتصاد الغربيين، خاصة مع بداية السبعينات حيث أكدوا على أهمية القروض الخارجية وما يمكن أن تلعبه في تحقيق التنمية وفي التغلب على ما يعرف بحلقة الفقر المفرغة.

سبب هذا الترويج الغربي هو في الحقيقة ناتج عن حاجة البنوك الغربية للأقراض نتيجة الموارد المالية الضخمة التي تراكمت لديها بعد إرتفاع أسعار البترول سنة 1973، حيث إرتفعت فجأة موارد الدول المنتجة للبترول والشركات النفطية المتعددة الجنسيات التي أوعدت فوائضها المالية لدى البنوك الغربية خاصة الأمريكية.

هكذا تزامنت هذه الوضعية مع رغبة البلدان المتخلفة ـ ومنها بلدان المغرب العربي ـ في تحقيق التنمية ورسمت خطط تنموية طموحة، عجزت عن تمويلها من المدخرات المحلية وبالتالي لجأت الى الاقتراض الخارجي.

وبعد ثلاثة عقود من التجربة تكشف الأرقام عن زيادة التبعية الغذائية والتكنولوجية وتفاقم لأزمة المديونية مرة أخرى وذلك بسبب الاستمرار في نمط اقتصادي ظل يستهلك ويستثمر ويستورد بشكل يفوق ما ينتجه ويدخره ويصدره.

والجدول التالي يوضح تطور رصيد الدين الخارجي في بلدان المغرب العربي الثلاثة(الجزائر، تونس، المغرب).

تطور رصيد الدين الخارجي لبلدان المغرب العربي

1970 ـ 1991

البلد	رصيد الدين الخارجي (مليار دولار)			
	1970	1980	1990	1991
الجزائر	0.945	19.242	26.123	27.796
المغرب	0.726	9.678	23.500	21.219
تونس	0.524	3.541	7.104	8.296
مجموع بلدان المغرب العربي الثلاثة	2.195	32.461	56.727	57.311

تم إعداد الجدول بالاعتماد على المراجع : 6، 7، 8، 9، 10، 11 .

يلاحظ من الجدول الاتجاه العام نحو الزيادة في رصيد الدين الخارجي لبلدان المغرب العربي الثلاثة حيث تضاعفت بما يقرب من 15 مرة خلال الفترة 1970 ـ 1980 وحدها، بينما تضاعفت بأكثر من 26 مرة خلال الفترة 1970 ـ 1991.

وتدل التوقعات المستقبلية على أن رصيد الدين الخارجي في بلدان المغرب يتجه نحو الزيادة (12) . فإذا كانت مستويات رصيد الدين الحالي وكذا خدمات الديون السنوية في بلدان المغرب العربي يثير الكثير من القلق ويتسبب في سلسلة من المتاعب الاقتصادية والاجتماعية، نقص في الواردات، وبالتالي نقص في الاستثمارات وفي معدلات تشغيل الطاقة الانتاجية مما يسبب زيادة في البطالة والتضخم. وبالتالي فإن زيادة رصيد الدين في المستقبل يعني زيادة في خدمات الديون وبالتالي زيادة في المصاعب الاقتصادية والاجتماعية.

أمام هذه الوضعية الصعبة فقد أقدمت كل من تونس والمغرب على إعادة جدولة ديونها وهي تقوم حاليا بتطبيق برنامج للتكييف الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي وإرادة الدائنين، وتسير الجزائر أيضا نحو هذا الحل نظرا لثقل خدمة ديونها التي ظلت تفوق 60٪ من قيمة الصادرات طيلة الفترة 1986 ـ 1993 ، ويتوقع أن تزيد هذه النسبة عن 100٪ في سنة 1994 إذا ما ظلت أسعار البترو على مستواها الحالي.

خلاصـــــة:

إن نتائج هذه الحقائق التاريخية والمعاصرة حول تطور موضوع المديونية الخارجية لبلدان المغرب العربي يمكن إيجازها فيما يلي:

1 ـ أن الاقتراض الخارجي في ظل الظروف الدولية السائدة هو وسيلة من وسائل إبتزاز البلدان الضعيفة والتدخل في شؤونها.

2 ـ أن تصفية العلاقات الدائمة كثيرا ما ينتهي الى استعمال العنف ويحسم الموقف دوما في صالح الطرف الأقوى.

3 ـ أن المؤسسات المالية والنقدية الدولية ـ البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ـ ماهي سوى نتيجة لتلك اللجان والصناديق التي كان ينصبها الدائنون الأقوياء للإشراف

على مالية البلد المدين الضعيف، وأن هذه المؤسسات لا يمكن أن تدافع سوى على مصالح الأقوياء الدائنين.

4 ـ أن هناك إتجاها عاما نحو زيادة حجم المديونية الخارجية في بلدان المغرب العربي الثلاثة، مما يدل على فشل السياسات الاقتصادية في هذه البلدان، و يفتح المجال واسعا أمام الدول الأوروبية مرة أخرى لفرض شكل من أشكال الاستغلال والهيمنة على بلدان المغرب العربي،

وأخيرا نؤكد بأن أزمة المديونية ماهي إلا جزء من أزمة شاملة لكل جوانب الحياة، لذلك يتعين على حكومات المغرب العربي أن تفيق من سباتها العميق وأن تتجاوز المصالح الضيقة والفئة التي تحميكها الدول الغربية لتأليب دول المغرب العربي على بعضها البعض، وعلى هذه الدول أن تدرك أنه لا يمكن أن تتقدم بخطوة واحدة إلى الأمام في طريق التنمية والتقدم بدون التعاون والإتحاد فيما بينها. وفي رأينا أن ذلك لا يمكن أن يتم بدون إصلاح أنظمة الحكم فيها وفقا لمبادىء الشورى أو الديمقراطية بالمفهوم الحديث، وفي هذا الصدد لا يسعني سوى أن أوافق رمزي زكي عندما يكتب: « أن التنمية المستقلة لا يمكن أن تتحقق على أساس إستبدادي، حيث أن أحد أعمدتها هي الديمقراطية، أي المشاركة الشعبية، بمعنى حق الطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية في أن تشارك في وضعها، وأن تراقب نتائجها وأن تنتقد وتحاسب الانحرافات عنها، وأن يكون لها حقها العادل في قطف ثمارها بحسب عطائها وتضحياتها في إنجاز مهمات تلك التنمية »(13).

وطالما بقيت بلدان المغرب العربي تتحرك وفقا لمصالح ظرفية ولرغبات لا تعبر في غالب الأحيان عن مصالح شعوبها الاستراتيجية فإن حل أزمة المديونية الخارجية وباقي خيوط الأزمة الشاملة تبقى مستحيلة، بل وقد يفرض على شعوب المنطقة عهدا جديدا من القهر والسيطرة والاستغلال لأن الذي لا يعرف ماضيه محكوم عليه بإعادته.

المراجع:

1 ـ أحمد هني، المديونية، موفم للنشر، الجزائر 1992.

2 ـ د. صلاح العقاد، المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، الطبعة الثالثة مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1969.

3 - D'ESTOURNELLES DE CONSTANT: LA POLITIQUE FRANCAISE EN TUNISIE, Paris 1981.

4 - LA GRANDE ENCYCLOPEDIE, LA ROUSSE , PARIS 1975, TOME 13 .

5 - ROLAND BACRI, LA LEGENDE DES SIESTES, BALLAND, PARIS 1975.

6 - LA CRISE LA DETTE AFRICAINE, NATIONS UNIS 1993.

7 - WORLD DEBT TABLES 1991/1992, WORLD BANK, WASHINGTON.

8 - WORLD DEBT TABLES 1991/1992, WORLD BANK, WASHINGTON.

9 - AFRIQUE RELANCE , OCTOBRE - DECEMBRE 1990

10 - TRENDS IN DEVELOPING ECONOMICS 1991, WORLD BANK WASHINGTON

11 - WORLD DEBT TABLES V.OCT.1976, WORLD BANK WASHINGTON.

12 ـ د. عبد العزيز شرابي، المديونية الخارجية لبلدان المغرب العربي: التاريخ والآفاق، الملتقى المغاربي حول: أزمة المديونية الخارجية واستراتيجيات تكييف اقتصادات البلدان المغاربية جامعة قسنطينة 25، 26 أكتوبر 1993.

13 ـ رمزي زكي، الموقف الراهن لأزمة الديون الخارجية: نحو رؤية عربية. مجلة العلوم الاجتماعية ص 187 ـ 236 ، جامعة الكويت، خريف ـ شتاء 1992.